

اندماج الدول العربية في اقتصاد المعرفة خيار أم ضرورة

أ.د: هسرفاني عتيقة

أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 03

أ. معزوز فتم الله أستاذ مساعد

المركز الجامعي تيسمسيلت

ملخص

تعتبر الموجة الأخيرة في شتى المجالات الاجتماعية والتقنية أهم ما يتميز به العصر الحالي، إلا أن هذه التطورات أثرت على مختلف المؤشرات الاقتصادية ونجد ذلك حتى في محددات النمو الاقتصادي من أجل ذلك اهتم الكثير من الاقتصاديين والخبرات بتفسير هذه الأخيرة حتى أصبح جزء من العلوم الاقتصادية ألا وهو الاقتصاد المعرفي، حيث نجده يؤثر ويتأثر بالتغيرات التقنية المتمثلة في الشبكة المعلوماتية تكنولوجيا الاعلام والاتصال والموارد البشرية، كل ذلك لا يتم بمنأى عن الدول العربية التي وجب عليها أن تهتم بهذا التطور وأن تدرس مجدية المزايا المتوخاة من الاندماج والسلبات من عدمه الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعلومات، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، النمو الاقتصادي، الموارد البشرية، الدول العربية.

Abstract

The recent wave in various social and technical fields the most important characteristic of the current era, however, these developments have affected the various economic indicators and we find that even in the determinants of economic growth for so interested in a lot of economists and expertise to interpret the latter even became part of the economic sciences namely, the knowledge economy, where we find it affects and is affected by technical changes of the information network media and communication technologies and human resources, all of that is not immune to the Arab countries that it shall be concerned with this development and that is seriously considering the advantages envisaged merger and cons of whether or not.

key words :Information Economy ،Information and communication technologie ،Economic growth ،Human Resources ،Arab countries

تقديم:

أضحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات بدل العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم الأرض، والعمالة، ورأس المال، وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد أو العمالة⁽¹⁾.

لكن أضحت اقتصاد المعرفة يطرح جملة من الاشكاليات التي أفرزت حشدا عاما للباحثين والدارسين وأصحاب القرار والسياسيين من أجل وضع إطار نظري محكم يضبط أبعاده ومؤثراته على مستوى الفكر الاقتصادي ويجسد ميكانيزمات تطبيقاته، لإعطاء الواقع صورة حقيقية تساهم في عمليات ضبط ملامح السياسة الاقتصادية المنتهجة.

كما أصبح اقتصاد المعرفة⁽²⁾ يمثل تدفقا معرفيا جديدا على الصعيد النظري والتطبيقي، كما يعد أداة مفصلية في معرفة وقياس مدى قدرة الدول على امتلاك أسباب ومحددات التقدم ونجاح خططها لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي⁽³⁾ وبرامجها للتنمية الاقتصادية الشاملة.

إلا أن الدول العربية جزء من هذا العالم الذي يفرض توجهات وسياسات على قاطنيه، فهي ليست مستثناة من هذا المد المعرفي الذي يفتح أفقا أوسع للاندماج في منظومة الاقتصاد المعرفي، غير إن ما يعكر صفوها هو مدى قدرتها وجاهزيتها على الاندماج الذي يعد بحثا عن تعميق فرص التشييد والبناء.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، الموجة الثالثة، العولمة الاقتصادية.

عناصر المقال:

أولا الإطار المفاهيمي «اقتصاد المعرفة».

ثانيا: طبيعة هيكل الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية.

ثالثاً: جهود الدول العربية للالتحاق بالاقتصاد المعرفي.
رابعاً بعض التجارب العربية في الاندماج للاقتصاد المعرفي.

أولاً: الإطار المفاهيمي «اقتصاد المعرفة»

شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ثم إلى معرفة، وتصدر الإشارة إلى إن مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة كان أول استخدام له في الفصل الثاني عشر من كتاب: **The Age of Discontinuity** لـ **Peter Drucker** وكثيراً ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات
وهنا وجب التمييز بين مستويين أو دالتين مختلفتين لتعبري " اقتصاد المعرفة " و "الاقتصاد القائم - أو المبني - على المعرفة"، وبعض المصطلحات الأخرى التي لها علاقة بالموضوع.

1- الاقتصاد المعرفي:

فرع من علم الاقتصاد يهتم بتحقيق الرفاهية العامة خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها . فالاقتصاد المعرفي يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنظوياً تحت أهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من أجل تنمية شاملة ومستدامة⁽⁴⁾.

أ- إنتاج المعرفة: ويقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع أو الاكتساب لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها.

ب- صناعة المعرفة: امتداد لعملية إنتاج لمعرفة، وتتضمن أساليب التربية وطرق التدريب وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة.

ج- إدارة المعرفة:

تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول إلى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف. وتعتبر إدارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل⁽⁵⁾.

2- الاقتصاد المبني على المعرفة:

هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من ادراك مكانة المعرفة وتقانتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الانتاجية المختلفة، أي انه يعتمد على تطبيق قواعد الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن إن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي⁽⁶⁾.

ثانياً: أهمية هيكل الاقتصاد المعرفي القائم في الدول العربية⁽⁷⁾

لو بدأنا بما ذكرته تقارير التنمية الانسانية العربية لوقفنا على حقيقة درجة التطور المعرفي في الوطن العربي. فقد ابرز التقرير الاول إن أحد أهم النواقص في الدول العربية هو موضوع استخدام المعرفة. اما التقرير الثاني فقد كرس بالبحث المعمق لمسائل المعرفة ومجتمع المعرفة، وقيم حال اكتساب المعرفة على صعيدي النشر والانتاج.
إن كل تقارير التنمية الانسانية العربية الصادر منذ سنة 2002 إلى سنة 2013 تؤكد أن ما يحتاجه الوطن العربي هو توافر الارادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على أسس ضعيفة. كما تؤكد إلى ضرورة زيادة الانفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة، التعليم، البحث العلمي والتقني وإعطاء العامل الانساني ما يستحقه من اهتمام أما أسباب النقص في انتاج عناصر المعرفة ونشرها في دولنا إلى الآتي:

1- انخفاض مستوى التعليم:

بالرغم من التقدم الملحوظ الذي طرأ على التعليم في بعض الدول العربية، إلا أن مستوى التعليم بشكل عام لم يصل إلى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه انتاج المعرفة ونشرها. فقد تحقق تقدم كمي

في مخرجات التعليم رافقه تدني في التحصيل المعرفي والذي انعكس بدوره في ضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وقد كانت النتيجة ضعف في نوعية الموارد البشرية مما أدى إلى ظهور فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف الميادين.

2- انخفاض مستوى البحث والتطوير:

تعتبر محدودية عدد وضعف إمكانات مراكز البحوث وضآلة مستوى ادائها الكمي والنوعي أدت إلى عجز جلي ظهر في شكل فجوة حقيقية بين الانتاج المعرفي في الدول العربية مقارنة بباقي بلدان العالم الاخرى. حيث لا تتجاوز حصة الدول العربية 1% من اجمالي النشر العلمي في العالم . أما براءات الاختراع المسجلة للدول العربية، فقد اشارت البيانات أن 9 دول عربية سجلت 370 براءة اختراع خلال الفترة 1980-1999 أما استغلالها لا يتجاوز 5 % منها فهذه النسبة تعتبر جد منخفضة إذا ما قورنت بدول اخرى ككوريا التي سجلت 16328 براءة اختراع وتشيلي سجلت 147 براءة اختراع.

3- غلبة الصابع البيروقراطي:

إن الصيغ البيروقراطية السائدة - على الأخص- في المؤسسات والمراكز البحثية في الدول العربية. أدت إلى انخفاض نتاج العلماء والباحثين العلمي وأضعف ما يمكن إنتاجه فالاهتمام الزائد بالمواقع الادارية والابتعاد عن الانشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي أدى إلى اضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين .

4- ضعف التخصيصات المالية:

يعتبر حجم الانفاق المالي من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث العلمي والتطوير. فنسبة ما يتم انفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5% و5% من دخلها القومي من جهة. ومن جهة أخرى فإن 89% من حجم الانفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا ضعف مساهمة القطاع الخاص.

5- وجود بعض التوجهات المغلوكة لتطوير المعرفة:

إن المقصود هنا هو الكيفية التي تنقل من خلالها المعرفة. فاستيراد المعرفة الجاهزة، أي استيراد وسائل الانتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا، وانما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الانتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الاسواق مما يتطلب استيراد غيرها. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج إلى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الاقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحويل وتطوير.

ثالثاً: جهود الدول العربية للالتحاق بالاقتصاد المعرفي:

1- واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية:

هناك مستويات متفاوتة من الوعي والاهتمام بالمعلوماتية والاتصالات لدى الدول العربية، سواء على مستوى الاستراتيجيات أو النجاح الفعلي في تنفيذها. وفيما يلي تفصيل في بعض هذه المجالات المهمة(8).

1-1- الأخص القانونية والتشريعية للمعلوماتية: انضمت معظم الدول العربية في OMC والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فضلاً عن وجود قوانين داخلية لحماية الملكية الفكرية. ولهذا قامت بتعديل أطرها القانونية والتشريعية لتتلاءم مع العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها.

1-2- العمل على خلق بيئة مشجعة للبحث: أبدت الدول العربية اهتماماً مميزاً بالمبادرات التكنولوجية رغم تدني مخصصات الموازنة للبحث العلمي، والمؤكد إن توفير بيئة للبحث والتنمية بمساعدة الحكومات والقطاع الخاص يؤدي إلى تشجيع نشر التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة، وتأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مع انتقال التكنولوجيا بين القطاعين، وتنشيط دور الجامعات والبيئة السياسية على السواء". كمبادرة الشيخ محمد بن راشد للبحث العلمي العربي 20 مليار دولار.

1-3- تطوير الصاغة العلمية الكامنة في الدول العربية: تجاهد بعض الدول العربية لإيجاد المنظومات والمؤسسات الكفيلة بتنشيط البحث العلمي في مجالات مختلفة، وإفساح الفرص أمام الباحثين الوطنيين للعمل والحصول على المخصصات المناسبة.

1-4- اهتمام النخب العربية بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات: أصبح في العديد من الدول العربية سرعة مناسبة في الدخول إلى منافذ الشبكة الدولية للمعلومات، وهي تتزايد مع توافر الأدوات المساعدة. لدى دول الخليج مستويات

مرتفعة في انتشار المعلوماتية والاتصالات، وفي سرعة النفاذ إلى الشبكة الدولية للمعلومات مقارنة ببعض الدول الأوروبية نفسها، كدولة الإمارات تملك معدل نفاذ للإنترنت أعلى من المعدل الأوروبي⁽⁹⁾.

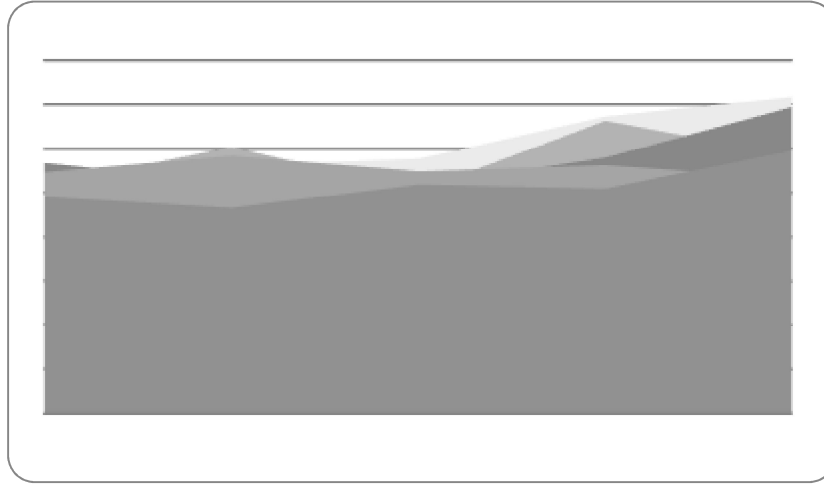
5-1- قطاع الأعمال العربي وتوظيف المعلوماتية: قامت بعض البنوك المركزية العربية بوضع الأسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف، ولكن يلاحظ وجود مستوى منخفض في معدلات انتشار بطاقات الائتمان في مجمل المنطقة العربية.

6-1- تطور الحكومة الإلكترونية بين الدول العربية: بالرغم من محدودية انتشار الأنشطة الإلكترونية التي لا تتجاوز نسبة 0.2% من مجموع المبادلات التجارية الإلكترونية العالمية، إلا إن بعض الحكومات العربية تتحرك لتحقيق التعامل عبر استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وإقامة ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية، والتي يتم من خلالها توفير الخدمات الإدارية وخدمة العملية التنموية بها، والتحكم في تكلفة زيادة التشغيل للأجهزة الحكومية، ولتحقيق مزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي السنوات التالية.

كما يمكن أن نلاحظ في هذا الميدان تمييز مجموعتين من الدول العربية و واقعها مع اقتصاد المعرفة هما (GA) و (MENA)⁽¹⁰⁾

الشكل التالي يوضح تطور مؤشر اقتصاد المعرفة⁽¹¹⁾ في دول (GA):

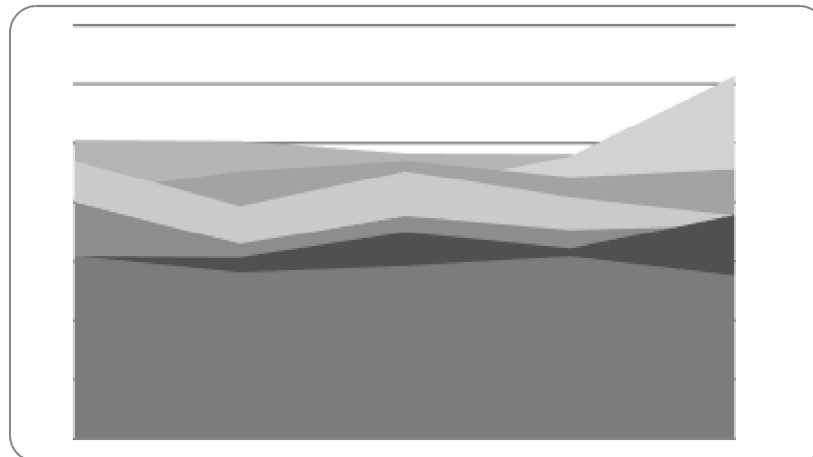
(01).



الشكل رقم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي: الموقع اطلع عليه يوم 2014-06-04
<http://data.albankaldawli.org/country/>

يلاحظ من خلال الشكل أن الدولة الرائدة في المؤشر هي دولة الامارات و يرجع ذلك إلى تجربتها المتقدمة في مجال المعرفة وتطويرها لمختلف القطاعات وهذا ما سنراه في العنصر اللاحق تجربة الدول العربية في الاندماج في اقتصاد المعرفة أما الشكل التالي يوضح تطور مؤشر اقتصاد المعرفة في الدول العربية (MENA):



من الشكل أعلاه يلاحظ أن مجموعة دول (MENA) هي أقل حظاً من مجموعة دول الخليج في هذا المؤشر كون هذه الأخيرة أعطت أهمية أكبر لهذه الموجة الجديدة من خلال إنشاء مشروعات البنية التحتية وبيئة الحكومة الالكترونية ورقمنة أكبر قدر من الاقتصاد ومختلف الشؤون الإدارية.

رابعاً بعض التجارب العربية في الاندماج للاقتصاد المعرفي

1-2- تجربة الإمارات العربية المتحدة دبي: إن القفزة النوعية التي حققتها دولة الإمارات في مجال التكنولوجيا لم تكن وليدة ظروف طارئة أو استثنائية بل هي نتيجة لجهود مضنية وثمرات إستراتيجية التطوير المتكاملة، بتأسيس الدولة في 1971 شرع قادتها في وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هدف بعيد المدى والمتمثل في تنويع مصادر الدخل⁽¹²⁾، ولما كبة التحولات العالمية الراهنة بادرت دبي إلى طرح العديد من المشاريع الرائدة نوجزها فيما يلي⁽¹³⁾:

1-1-2- حكومة دبي الإلكترونية: تعد حكومة دبي الإلكترونية مبادرة رائدة في المنطقة تهدف إلى تزويد سكان الإمارة ومؤسساتها بكافة الخدمات الحكومية بصورة إلكترونية قوامها التركيز على تسهيل حياة الناس والشركات فيما يخص بالمعاملات الحكومية والمساهمة في تكريس الدور المهم الذي تلعبه دبي كمركز اقتصادي رائد في المنطقة حيث بلغ الوقت المتطلب لإنشاء مؤسسة صغيرة في إمارة دبي حوالي 15 د للشباب الإماراتيين ويعتبر موقع حكومة دبي الإلكترونية موقعا موحدا يساهم في التخفيف من الإجراءات البيروقراطية والروتينية، وتوفير إمكانية الوصول لكافة الخدمات الحكومية بأسهل الطرق.

2-1-2- مدينة دبي للإنترنت: توفر مدينة دبي للإنترنت النظام البيئي لاقتصاد المعرفة والذي صمم لدعم وتنمية شركات الأعمال والتجارة في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا. تعتبر هذه المدينة الأكبر حجماً على مستوى المنطقة والشرق الأوسط من حيث توفير البنية التحتية والوجود داخل منطقة حرة وأكبر نظام تلفوني تجاري لبروتوكول الإنترنت في العالم.

وتمثل مدينة دبي للإنترنت قاعدة إستراتيجية للشركات التي تستهدف أسواق منطقة كبيرة تمتد من الشرق الأوسط إلى الهند وإفريقيا ومنطقة الخليج.

3-1-2- معرض جيتكس لتكنولوجيا المعلومات: يعد من أهم الأحداث المعروفة في عالم تكنولوجيا المعلومات على مستوى المنطقة، واستطاع إن يجنب الاهتمام العالمي ليكون منبرا عالميا لاجتماع صناعة تكنولوجيا المعلومات في خمسة أيام سنويا في مدينة دبي يزوره المستثمرون والمختصون وصناع القرار والمهتمين في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما أنه حدث كبير لخدمة أكثر من 2000 عارض لأكثر من 60 دولة مما يزيد عن 70000 زائر من مختلف أنحاء العالم ليكون بوابة عالمية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط

أما فيما يتعلق بما قامت به بلدية دبي من جهود في تطبيق مبادئ إدارة المعرفة كاستجابة لمتطلبات برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز من ناحية وكمنهج ونموذج إداري حديث ونجاح للوصول إلى مؤسسة ذاتية التعلم تستثمر برأس المال الفكري الهائل المتوفر لديها فقد بدأت هذه الرحلة بمجموعة من الخطوات والإجراءات نوجز أهم ما تم إنجازه⁽¹⁴⁾:

- شكل فريق عمل لدراسة وضع تصور للاستفادة وإدخال مبادئ إدارة المعرفة في البلدية.
- اقتراح وحدة تنظيمية في الهيكل التنظيمي العام تتولى إدارة المعرفة حيث تم ذلك ولا زال بانتظار الاعتماد الرسمي له.
- تم وضع منظومة القيم الداعمة للثقافة المؤسسية في مجال إدارة موارد المعلومات والمعرفة في بلدية دبي. تحديد منهجية سياسات إدارة المعلومات والمعرفة.
- تم دراسة وتحليل الوضع المعرفي في بلدية دبي من خلال استبيان وزع على مختلف المستويات الوظيفية في البلدية.

-تم البدء بإنشاء بوابة المعرفة على شبكة الإنترنت الخاصة بموظفي البلدية وتزويدها بالمعلومات والمفاهيم والمبادئ الأساسية حول إدارة المعرفة ومن ثم توفير مجموعة من مصادر المعلومات والمعرفة الصريحة لجميع العاملين في البلدية.

-يجري العمل على وضع مؤشرات أداء لقياس إدارة المعرفة في البلدية بالاستفادة من النماذج العالمية في هذا المجال.

-عقدت سلسلة من الندوات والمحاضرات وورش العمل والدورات، والمؤتمرات في مجال إدارة المعرفة لنشر الوعي وثقافة إدارة المعرفة وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال.

ولازالت الجهود مستمرة بالاستعانة بالخبرات الداخلية وبعض الشركات الخبيرة في مجالات إدارة المعرفة "المعرفة للمضي قدما في تطبيق مبادئ إدارة المعرفة".

أما فيما يتعلق بما قامت به بلدية دبي من جهود في تطبيق مبادئ إدارة المعرفة كاستجابة لمتطلبات برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز.

2-2- بعض إنجازات الجزائر في اقتصاد المعرفة

1-2-2-2- **الوكالة الفضائية والقمص الصناعي الجزائري:** في جانفي 2002 تم إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية، وفي نوفمبر 2002 تم إطلاق القمر ألسات 1 ووضعه في مساره (ALSAT1) وقد نقله إلى مداره الصاروخ الروسي "كوسموس - 3م"، وهو مخصص لاستشعار الأرض عن بعد، ومنذ عام 2004 تربط بين روسيا والجزائر اتفاقية "حول التعامل والتعاون في مجال التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها" كما تجدر الإشارة إلى الإعداد لإطلاق مستقبلتي للقمر ALSAT2 وALSAT2 ، كما ألحق بها المركز الوطني للتكنولوجيات الفضائية بأرزو بغرب الجزائر.

2-2-2-2- **جمهورية شركة سونلغاز:** تحمل في طياتها خطوة هامة في إطار تسهيل توفير إمكانيات الاتصال إلى أكبر شريحة في المجتمع، وهي الاختبار الذي قامت به الشركة الوطنية سونلغاز حيث قامت بربط مركز سونلغاز بثانوية عمر راسم وفي الآفاق ثانوية بعناية وأخرى في وهران لتحويل كابل الكهرباء من مجرد ناقل لها إلى ناقل لتدفق انترنت يصل حوالي 5,4 ميغابايت، وتبدو أهمية هذه الطريقة إذا علمنا أن 97% من السكان يتوفر لديهم الاشتراك للكهرباء بينما نسبة مشتركين التلفون بالجزائر أقل من ذلك بكثير.

3-2-2-2- **انفزاله مؤسسات الجزائرية في أوميديس** (15) انخرط 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية في القاعدة الإعلامية أوميديس التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للبحر المتوسط في إطار خلق مؤسسة معلوماتية متوسطة حيث سيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل المشروع الذي يرمي إلى إقامة شبكة للشركات المتوسطة عبر الانترنت، والتي سيتم إيصالها بالشبكة الأوروبية لتبادل المعلومات.

4-2-2-2- **تجربة الحزيرة السيرية سيدي عبد الله:** يدخل ها الانجاز في إطار تهيئة مناخ ملائم تشريعا وتنظيميا لما عرف قطاع البريد والمواصلات من تغييرات جذرية، وكان الإطار التقديري لها يتمحور حول جوانب ثلاثة تنبني عليها الحزيرة وهي مراكز البحث والتكوين ثم المؤسسات وأخيرا الحضانة والدعم. والحزيرة تتكون من 10 مشاريع منها إنجاز فندق ذي خمسة نجوم يحوي على 156 غرفة وقاعة عرض بـ 600 مقعد ومقر وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وفيه معهد عالي للاتصالات، وكالة أنترنت، وكالة اتصالات ومقهى بريدي ومركب تيليكوم (10)، بالإضافة إلى ومدرسة للناغبين، إضافة إلى مكاتب الحضانات للمؤسسات التكنولوجية المتقدمة وهو مشروع قطب تقني واقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية وأخرى دولية، حيث هناك شراكة جزائرية مع أمريكا، كندا، فرنسا، كوريا علما بأن كوريا وحدها ساهمت بمليون دولار في إطار هذا المشروع.

5-2-2-2- **اتفاقيات أوراكل مع سونلغاز والبريد:** إضافة إلى هذا هناك توقيع اتفاقيتين من طرف مجموعة ORACLE الأمريكية وهو أحد الرواد العالميين في البرمجيات للمؤسسة

الأولى: مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بالجزائر. وهذا خلق ORACLE UNIVERSITY وتعلق بتنظيم برامج التكوين في مجال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال في 12 مؤسسة للتعليم العالي، حيث تلتزم أوراكل بتقديم تجهيزات الإعلام الآلي و برامج التكوين والمصادر المعتمدة في التعليم العالي

الثانية: مع مركز مؤسسة سوناطراك الذي اعتبر كشريك، وهذا لأول مرة في إفريقيا ولقد أتاحت له شهادة مطابقة، بحيث أصبح مؤهلا لتقديم خدمات تكوينية معتمدة من ORACLE في مجال المنتجات التكنولوجية المتعلقة بأنظمة المعلومات

أدوات التصميم، تطوير تطبيق الحلول للإعلام الآلي و إنتاج برمجيات التسيير المدججة وقواعد المعطيات وشبكات المعلومات... الخ؛ إضافة إلى شبكة الانترنت داخل المؤسسة التي تسهل الاتصال في جميع المستويات ومع تقنية بورصة العمل الذي اتبعته الشركة في عمليات التوظيف الداخلي وتطمح إلى تطويره؛ ومن جهة أخرى تجمعات كوادر الشركة في أيام دراسية تحمل اسم **Brain storming** والاهتمام بمصلحة التوثيق في المستوى العملي.

كل هذا يشكل خطوات واقعية وكبيرة باتجاه إدارة المعرفة لأنها تضع في متناول الشركة أدوات تحقيق ذلك بالتالي تعزيز قدراتها التكنولوجية بشكل جوهري ومن هنا يمكن التفكير في المساهمة في بناء خلايا الذكاء الاقتصادي التي تعتبر امتداد هام لكل من اليقظة والاستراتيجية.

كما شرع قطاع التكوين المهني في بناء شبكته الداخلية وهو مشروع الأنترنت الذي يربط كل مؤسسات القطاع ببرنامج واحد هدفه بناء قاعدة معطيات بها شقين أساسيين:

- * المعلومات المتعلقة بالجانب الإداري للتجهيزات والموارد البشرية والمالية وغيرها.
 - * المعلومات المتعلقة بالجانب البيداغوجي وتسيير وهندسة التكوين الذي تقوم به عدد من الفروع والاختصاصات بالإضافة إلى إعداد رزنامة التكوين والمتربين وقاعات الدروس والمحاضرات والمخابر وغير ذلك.
- الخطوات العملاقة التي وظيفتها الجزائر في ميادين العدالة والحالة المدنية والنقل والضمان الاجتماعي في أتممة العمليات الادارية ذات العلاقة بالمواطن مباشرة وفيما بين الإدارات العمومية.

ولقد واكب ذلك تعميم توفير التجهيزات والقيام بترقيات من أجل تأهيل العاملين في مجال استخدامها، كما يوجد مشروع جديد بدأ بخوضه قطاع التكوين وهو ما يسمى بنظام المعلومات الجغرافية، حيث يقدم مؤسسات التكوين المهني في خريطة جغرافية رقمية. ومستقبلا يدعم بدليل خاص حول التجهيزات بالقطاع وخصائصها التقنية وبجزء للتحليل الإحصائي بناء على المعطيات الرقمية؛ وهو بهذا يجمع المعلومات البيانات لتسهيل عمليات اتخاذ القرار وتحقيقها في أمثل وقت، وأقل تكلفة وبالتالي يتيح أرضية أخرى لبناء نظام إدارة معرفة.

خاتمة

إذن من خلال هذه الورقة البحثية تبين لنا أن هذه الموجة الجديدة التي تتمثل في الاقتصاد المعرفة من حيث جوانبها المفاهيمية والنظرية هذه الموجة التي أضحت من أهم مظاهر ومحددات النمو والتنمية الاقتصادية.

لا بد أن تكون لدى الدول العربية رؤية واضحة واستراتيجية بينة تعمل على الاستفادة من هذه الموجة من حيث التطبيقات والتسهيلات التي تتيحها في كل الميادين اجتماعية اقتصادية وحتى سياسية وتدارك القفزات النوعية في مجال التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحتى الجانب البشري هذا من جهة.

من جهة أخرى لا بد أن لا نغفل على السليبيات التي تتداعى لدى الاندماج في هذه الموجة التي من مخاطرها القرصنة الالكترونية والغش الالكتروني وسوء استخدام التقنيات خاصة في يد القصر وصغار السن.

قائمة المراجع

- 1- تقدر الأمم المتحدة أن اقتصاديات المعرفة تستأثر الآن 7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10% سنوياً، وجدير بالذكر أن 50% من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي مثلاً هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 2- خاصة بعد التطورات العلمية العالمية الهائلة في التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال TIC التي دفعت أغلب مسيري المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة إلى اعتماد المعرفة كعنصر إنتاج محوري جديد.
- 3- هذا ما يؤكد عليه الاقتصادي (روبرت سولو) حيث يشير إلى أن أهم عامل للنمو الاقتصادي هو ابتكار ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر معارف جديدة ويقول بأن 50% من النمو الاقتصادي يتعلق بالمعرفة 34% منها يعزى إلى نمو معارف جديدة يضاف إليها 16% من النمو الاقتصادي ينتج عن الاستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم.
- 4- سعد خضير عباس الرهيمي، الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، كلية القانون - جامعة بابل، ص: 02-03.
- 5- غالب عوض، "اطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة"، مجلة الرابطة، عدد خاص، المجلد الرابع، العددان 3 و4، مارس، 2004، ص: 13.
- 6- محمد خضري، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، مجلة الرابطة، المجلد 4، ع 3 و4، 2004، ص 35.

7- سعد خضير عباس، الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس جامعة الزيتونة- الاردن، ص ص: 06-07.

8- بيانات إسكوا الصحفية 12 ديسمبر 2003 على الموقع:

www.escwa.org.lb/arabic/information/press/escwa/2003/dec/12.html

9- يقصد بمعدل النفاذ للإنترنت عدد مستخدمي الشبكة الدولية للمعلومات كنسبة مئوية من السكان.

10- يرمز (GA) لمجموعة دول الخليج العربي أما (MENA) ترمز لمجموعة الدول العربية في شمال افريقيا والشرق الأوسط

11- يقيس "مؤشر المعرفة" قدرة بلد ما على إنتاج المعرفة وعلى اكتسابها ونشرها، يتكون "مؤشر المعرفة" من المتوسط البسيط للعلامات العادية التي يسجلها بلد ما أو إقليم ما على ثلاثة من أعمدة المعرفة الاقتصادية مجتمعة وهي: التعليم، الابتكار وتقنية المعلومات والاتصالات، [تمثل علامة صفر أدنى علامة و10 أعلى علامة ممكنة]

12- أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص: 135

13- عماد أبو عيد، تبني مبادئ إدارة المعرفة في القطاع الحكومي في دول الخليج، المؤتمر السنوي 13، 3-5 أبريل 2007، ص: 12.

14- عماد أبو عيد، مرجع سابق، ص 15.

15- عبد المالك حداد على الموقع:

<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=92>